	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	· ·		
نوع الجرم	الساعة	التأريح	الحكمــة	الاســم
تنظيم ملن	۸صباحا	979/0/77	بلدية الزرقاء	صادق عوض حسين
تنظيم ملل	α	979/0/47	e e	محمود عیسی خضر
تنظيم مدن	ú	979/1/47		ذياب ابو محفوظ
تنظيم مدن	ú	979/0/47		محمود عبد العزيز محمد
سير	ų	1979/7/9	صلح الزرقاء	احمد محمود احمد
ايذاء	a	979/7/17	,	هشام سعید اسعد
نشل	ú	979/0/14	محكمة الزرقاء	را-جح سلیمان مصطفی
حيازة مخدرات	u	979/0/10	صلح الزرقاء	مصباح محي الدين محمد الطبيبي
تعدي على ارض الغير	Ç(	979/0/4.		محمد قاسم محمد موسى
اساءة الأمانة	R	1979/7/V	a	<b>روفي</b> ق محمد الحاج حسن فاخوري
التهريب	U	979/7/41	الجمارك البدائية	ابر اهم اسماعبل سالم
ų.	a	979/0/41		نبيل حلمي الشاهد
ù ,	R	979/0/21	e.	شهيد صادق دعدوش
ŭ	R	979/7/44	a	شركة تورك نسلتعهدات عبر البحار
E	α	979/7/41	a	موسى محمد ابراهيم شطا
الرشود	•	979/0/77	بداية السنط	ابر اهيم حسن القيسي
السرقة	Ø	479/0/49	a [	عزمي عبد العزيز الحواجه
الفرار من مكان التولج	æ	979/0/49	α	بهاء الدين عهد الجواد سحويل
جوازا <sup>ت</sup>	a	1979/7/	صلح اربد	حسن سالم السليان الفلاح
تسبب بالايذاء	α	979/7/19	جزاء اربد	محمود مصطفى عبدالحميد
الصلم	α	1979/7/4	صلح الطفيلة	عبد الرحمن احمد النتشه
تزوير جوازات	*	1979/4/	æ	رشید محمد خلیل
حراج	q	979/0/49	صلح عجاون	حسن حمد المسطوري
سير	a	444/4/44	صلح الكرك	احمد عيد صالح عنان
سرقة	Œ	414/1/14	صلح اربد	محمد عوده الرجا
احتيال والخلمال الذ	Œ	979/7/49	جزاء اربد	عامر جميل عبد الرحمن الخفش
ضريبة الدخل	æ	414/1/14	صلح عمان	کریم خوري
السرقة	*	979/7/10	صلح عمان	محمد عبد اللطيف محمد
ضريبة دخل	ŧ	779/7/44	صلح عملن	داود سلیمان داود
			_	:

المناكة الاردنية المناشية

Muc VVIY	١٦ حزيران سنة ١٩٦٩ م .	المو افق	عمان: الاثنين ٣٠ ربيع اول سنة ١٣٨٩ ه.
فيهدة		المرس	

777	قانونمؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩ قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية			
77"	نظــام رقـــم (٣١) لسنة ١٩٦٩ نظام الغاء نظام اسكان موظفي البنك المركري الاردني			
778	نظـ. ام رقــــم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٦٩     نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها			
740	نظـــام رقـــم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٩ نظام معدل لنظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية			
777	أوامر دفاع رقم ( ٤ وه و ٦ ) لسنة ١٩٦٩ صادرة عن رئيس الوزراء			
117	فرارات رقم ( ۱۰ و۱۲ و۱۲) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين			
141	تعليات الانفاق من رصيد صندوق مساعدة ورثة موظفي وزارة الغربية والتعليم الملغى بموجب نظام الضيان			
	الاجتماعي رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦٦ .			

مطبعة الجيش العربي

## فرالمبز للفط من المنك للفيون المائمة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٥/٢٤ تأمر بوضع النظام الاتي : –

نظام رقم (۳۱) لسنة ۱۹۲۹

# نظام الفاء نظام اسكان موظفي البنك المركزي الاردني

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الغاء نظام اسكان مو ظفي البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٦٩ ) ويعمل بــــــــــ من تاريخ نشرد في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى نظام اسكان موظفي البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٦٦ المنشور بالعدد ١٩٠٤ من الجريـــدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢/١/١٩٩٦ .

1979/0/48

العربين المال

تاضي القضاه ووزير الاوقاف نــائب رئيس الوزراء نسائب رئيسس السسوزراء ووزير الداخلي\_\_\_\_ة ووزير الخارجية والدفاع والشؤون والمقدسات الاسلامية احمد طوقان عبد الله غوشه عاكف الفايز وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير وزيـــر المـــواصــــلات داخلية للشؤون البلديه والقرويــــ صبحي أمين عمرو سمعان داود صالح برقان امين يونس الحسيني ذوقان الهنداوي فضل الدلقمولي وزير الثقافــة والاعــلام والسياحــة والاثـــــار محمد اديب العامري سامي ايوب

#### عن الحسن بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/٥/٢١

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور – على المقانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩

## قانون معدل لقانون الجنسية الأردنية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مــع القانون رقم ر٦ ) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون وأحدويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ باضافة الفقرة (١) التالية الى آخر ها .

(٦- جميع افراد عشائر بدو الشهال الواردة في الفقرة ( ى ) من المادة ٢٥ من قانون الانتخاب المؤفّ رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذين كانوا يقيمون اقامــة فعليـّــة في الاراضي التي ضمت الى المملكــة سنة ١٩٣٠ .

1979/0/41

نسائب رئيس الوزراء قاضي القضاة ووزير الاوقساف الــــوذراء ووزير الخارجية والدفاع ووزير الداخليـــة والشؤون والمقدسات الاسلاميــة عبد المنعمالرفاعي احمد طوقان عاكف الفايز عبدالله غو شة وزيـــــــر الانشاء وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير وزير المواصــــلات داخلية للشؤون البلدية والقرويــــة

صبحي امين عمرو أمين بونس الحسيني صالح برقمان فضل الدلقموني

## محق السبق للفعل ملك العلاني العامة

بمقتضى المادة الرابعة من قانون وزارة الشؤون الاجتماعيــة والعمــل رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٥/٢٤ نأمر بوضع النظام الاتي : ـــ

نظام رقم ( ۳۲) لسنة ۱۹۲۹

# نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفى الحكومة ومستخدمها

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام الضهان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها لسنة ١٩٦٩ )ويترأ مع النظام رقم ٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريسخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين الى آخرها :

1979/0/48

د ــ في حالة وفاة احد افراد اسرة الموظف الذين يعيلهم يدفع للموظف المعيل مبلغ ( ٥٠ ) ديناراً .

ه \_ عند احالة الموظف على التقاعد احالة طبيعية ودون ان يكون مصابا بمرض مقعد يدفـــع له مبلــغ يعادل راتبه الشهري مع العلاوات ه

JA COLOR

ذوقان الهنداوي

احمد طوقان

سمعان داود صبحي امين عمرو

فضل الدلقموني

والسياحة والاثار عمد اديب العامري

# مى السبب لعنعل المسائد العاد تبدالها مبد

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣١/٥/٣١ نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام رقم (۳۳) لسنة ١٩٦٩

# نظام معدل لنظام مكافأت المناهج والكنب المدرسة

المادة ١ – يسمى هـــذا النظام ( نظام معدل لنظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع النظام 

المادة ٢ ــ يعدل النظام الاصلي بالاستعاضة عن عبارة ( اللجنــة العليا للمناهج والكتب المدرسية ) حيثًا وردت فيه بعبارة ( مجلس التربية والتعليم ) .

1979/0/41

عبد السلام المجاني

اعتين المسلال

والسياحة والآثــــ

عمد اديب العامري

نسائب رئيس الوزراء نسائب رئيس السوزراء تاضي القضاة ووزير الاوقاف ووزير الخارجية والدفاع ووزير الداخليـــــة والشــؤون والمقــدسات الاسلاميـــة احمد طوقان عاكف الفايز عبدالله غوشة وزيسر المواصـــلات الانشاء والتعميير سمعان داود صبحي امين عمرو امين يونس الحسيني فضل الدلقموني الاقتصداد الوطيني حاتم الزعبي ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة يحيى الحطيب ذوقان الهنداوي وزيسر الثقافة والاعسلام وزير المؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة

سامي ايوب

نائب رئيس الوزراء ووزبر نسائب رئيمس السسوزراء قاضي القضاه ووزبر الاوقاف الخارجيمة والدنساع ووزيسر الداخىأيسس والشؤون والمقدسات الاسلامية عاكف الفايز عبدالله غوشه وزيرالشؤون الاجتماعية والعمل ووزير وزير المواصـــلات داخلية للشؤون البلدية والقرويسة امين يونس الحسيني صالح برقان حاتم الزعبي

### امر دفاع رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٦٩

صادر بمقتضى المادة ( ٢/١٤ ) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

بناء على تنسيب معالي وزير النقل وبالاستناد الى المادة ( ٢٨١٤ ) من نظام الدفــاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ آمر بتعديل الفقرة (٢) من امر الدفاع رقم (٣) لسنـــة ١٩٦٩ بشطب عبارة ( ومأمور التسجيـــل فيها ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( ومأمور تسجيل العقبة ) .

رئيس الــــوزر<sup>اء</sup> عبد المنعم الرفاعي

1979/0/41

#### امر دفاع رقم (٥) لسنة ١٩٦٩

صادر بمةتضى الفقرة (ه) من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

لما كانت السلطات الجمركية قد ضبطت في ليلة ٣، ١٩٦٩/٥/٤ في منطقة تقع الى الشهال الشرقي من (الجفيف) ( ٩٢٢٤) تربة من حشيشة الكيف المحدرة الممنوعة بمقتضى قانون العقاقير الخطرة رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥. لذلك وعلى الرغم مما جاء في اي قانون آخر آمر – عملا بالفقرة (ه) من المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ – باتلافها فورا من قبل لجنة مؤلفة من معالي وزير المالية/الجمارك ورئيس النيابة العامة ووكيل وزارة الصحة ومساعد مدير الامن العام ومساعد وكيل وزارة المالية/الجمارك .

رئيس الـــوزراء عبد المنعم الرفاعي

1979/7/1

### امر دفاع رقم (٦) لسنة ١٩٦٩

صادر بمقتضى المادة ( ٥ ) من نظام الدفاع رقم ( ٦ ) اسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ ، آمر بما يلي :

١ ــ تستنى من امر اللفاع رقم ( ٤٥ ) لسنة ١٩٦٥ كمية ( ١٠٠٠ ) الف طن من التبن الاحمر لتصديرها الى لبنان .

٢ ــ يتم التصدير بموجب اذونات تصدرها دائرة التموين والاستيراد والتصدير .

۳ \_ يعمل بهذا الامر اعتبارا من ۱۹۲۹/٦/۱۰ . ۱۹۶۹/۶/۳

رئيس الـــوز<sup>راء</sup> عهد المنعم الرفاعي

# Chair Con 3 Co

#### قرار رقم (۱۰)

## صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٤/٢٦ رقم ت/١٩٦٨، اجتمع الديوان الخاص بنفسير القوانين لاجل تفسير نصوص قانون الاستملاك رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ وقانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ وقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحلية رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ وبيان مايلي :

- ١ هل يجوز لمدير الاراضي والمساحة ان يصدر امرا بتسجيل مال غير منقول جــرى استملاكه بمجرد ثبوت ان التعويض عنه قد دفع ام ان اجراء معاملة التسجيل تتوقف على دفع الاموال الاميرية المستحقة عن ذلك المــال .
   وهل تعتبر معاملة الاستملاك من معاملات التصرف المنصوص عليها في المادة الثانية مــن قانون ضريبة الابنيــة والاراضي او من معاملات الفراغ المنصوص عليها في الفقره (ب) من المادة /١٤/ من قانون تحصيل الاموال الاميرية ام لا ؟ .
- ٢ هل يعتبر الحيجز الاجرائي الواقع على اموال المنشىء المنقوله بمثابة ايـداع للتعويض في صندوق الحزينة بالمعــنى المنصوص عليه في الفقرة الاولى المعدلة من المادة/١٨/من قانون الاستملاك ام لا ٢ .
- وبعد الاطلاع على كتاب وزير الماليه/الاراضي والمساحه الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢٣ وتلدقيق النصوص القانونية تبين :

ان الفقرة ( ب )من المادة/١٤/من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٧ الذي حل محل القانسون المؤقت رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١ لاتجيز لمدير الاراضي والمساحةان يجري اية معاملة تأمين او فراغ او انتقال مالم يتأكد من ان الاموال الاميرية المستحقة عن تلك الاموال غير المنقولة قد دفعت بتيامها .

كما ان الفقرة الثانية من المادة/١٤/من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات والمجالس المحليـــة رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ لاتجيز تسجيل اية معاملة تصرف في سجلات الحكومة ما لم تستوف جميع الضرائبالمستحقة على المال غير المنقول او بعضها اذا وافق على ذلك وزير المالية .

وان المادة الثانية من هذا القانون عرفت عبارة ( معاملة التصرف ) بأنها تعني البيع والافراز والتوحيد والاجارة والرهن والهبه والوقف على اختلاف انواعه والانتقال بطريق الارث .

وحيث ان كلمة ( البيع ) الواردة في هذا النص قد جاءت مطلقة فهي تجري على اطلاقها وتشمل كافة معاملات البيع سواء أكان البيع رضائياً أم جبرياً .

وحيث ان معاملة استملاك اية ارض انماهي في الوقع معاملة ببع جبري كما يستفاد من نصوص قانون الاستملاك فان هذه المعاملة تعتبر داخلة في مدلولي كلمة ( تصرف ) المشار اليها آنفا .

وينبني على ذلك انه لايجوز اجراء معاملة تسجيل الارض المستملكة في سجلات دائرة الاراضي باسم المنشى ما لم تكن إلاموال الاميرية المستحقة عنها قد دفعت كلها او بعضها اذا وافق على ذلك وزير المالية .

أما كون المادة/١٨/من قانون الاستملاك تنص على انه بعدان يتم دفع التعويض لصاحب الارضاو الى صندوق الخزينة كوديعة تسجل الارض المستملكة باسم المنشيء بامر من مدير الاراضي والمساحة. فان ذلك لايعفي مسن تطبيق الحكام قانون تجصيل الاموال الاميرية وقانون ضريبة الابنية والاراضي التي توجب استيفاء الاموال الاميرية قبل اجراء معاملة التسجيل ما دام لا يوجد في نصوص قانون الاستملاك ما يمنع من تطبيق هذه الاحكام.

Chair Con 126

هذا فيها يتعلق بالنقطة الاولى . اما فيها يتعلق بالنقطة الثانية . فان المادة/١٨/من قانون الاستملاك صريحة في انه لايجوز تسجيل الارض المستملكة باسم المنشىء ما لم يتم دفعالتعويض لصاحبالارض او الى صندوق الخزينة كوديعة .

وحيث انحجز الاموال المنقولة تأمينا للتعويض انما يعني ضبطها تمهيدا لبيعها من اجل تسديد هذا الدينمن ثمنها.

فان مجرد ايقاع الحجز لا يفيد ان التعويض قد دفع لصاحب الارض او الى صندوق الخزينة كوديعــة بالمعــنى المتقدم ذكره اذ ريما يكون الثمن الذي يباع به المال المحجوز لايفي بالتعويض او يطرأ سبب يمنع بيع هذا المال كتلفه او ثبوت استحقاقه للغير .

هذا ما نقرره في تنسير النصوص المطلوب تفسيرها .

#### صدر بتاریخ ۱۹۶۹/۵/۱۸

رئيس الديوان الحــاص	عضو	عضو	عضو	عضـــو
بتفسير القوانين	رئيس محكمة التمييز	عضو محكمة	المستشار الحقوقي	منــــدوب وزارة المالية
رئيس محكمة التمييز الاول	الثاني	التمييز	لرثاسة الوزراء	مدير الاراضي
علي مسهار	موسى الساكت	جورج سعد	شكري المهتدي	

#### قرار رقم (۱۱)

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٩/٤/٢٢ رقم ت/ ٣٨٩٩/٢/٣١ اجتمع الديوان ا<sup>لخاص</sup> بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة /٣٧/ من قانون المحامين النظاميين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما يلي:

- ١ ما هو المقصود بعبارة (المؤسسة شبه الحكومية) الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة وما هي العناصر التي يجب
  توفرها في المؤسسة لتعتبر مؤسسة شبه حكومية ؟.
- ٢ هل ان هذه العبارة تشمل البلديات والمحالس القروية والشركات ذات الامتياز والشركات التي تساهم بها الدولة؟.
- ٣ هل يحق للمحامي ان يكون مستشارا قانونيا لا كثر من مؤسسة حكومية او شبه حكومية واحدة ؟ وبعد الاطلاع على كتاب نقيب المحامين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٩/٤/١٥ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة /٣٧/ من قانون المحامين النظاميين المشار اليه تنص على ما يلي :
- أ على كل شركة مساهمة عامة او اجنبية تتعاطى اعمالها في الاردن ان تعين وكيلا عاما لها من المحامين المسجلين في سجل المحامين الاساتذة خلال ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون او من تاريخ تأسيسها وتلزم الشركة بدنع نصف دينار عن كل يوم تأخرت فيه عن اقامة وكيل عام لها و

وباستعراض نصوص هذا القانسون فيما يتعلق بالنفتطين الاولى والثانية انه لا يوجد في هذه النصوص تعريف المؤسسات الحكومية او شبه الحكومية ، ولهذا فلا بد من الاسترشاد بما استقر عليه الفقه الاداري بهذا الصدد . وبالرجوع للمصادر الفقهية يتبين ان المؤسسات الحكسومية قد عرفت بانها المصالح الاداربة التي انشئت بقانون بقصد المساهمة في تأدية وظائف الدولة واما المؤسسات شبه الحكومية فهي :

- ١ المؤسسات العامة غير الحكــومية التي تنشأ بقانون وتمنح الشخصيه المعنويه للقبام بنوح معين من الحدمات العامة وتحقيق غرض او اغراض محدودة تحت اشراف الدولة ورقابتها كالبلديات والمحالس القروية .
- ٢ الهيئات التي تنشأ بقانون لتقوم على رعاية مصالح طوائن معينة من ذوي المهن وتمثل مصالح هذه الطوائف ولها على افرادها سلطات مستمسدة من القانون وهي سلطة لائعية لتنظيم اعمالهم وشؤونهم وسلطة اصدار قرارات ادارية في هذه الشؤون ثم سلطة فرض رسوم عليهم كالغرف التجارية والصناعية والزراعية ونقابات اصحاب المهن الحرة كهنة المحاماة والطب والهندسة وما ماثل ذلك .

وقد سميت مثل هذه المؤسسات والهيئات مؤسسات شبه حكوميه لانها تشبه من بعض الوجود الهيئات الحكوميه الما الشركات المساهمه ذات الامنياز والشركات التي تساهم بها الحكومه فلا تدخل في مفهوم المؤسسات شبه الحكوميه وانحا تدخل في مدلول الشركات المساهمه العامه المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة / ٣٧ / المطلبوب تفسيرها وذلك على اعتبار ان الشسركات المساهمه العامه حسبها عرفت في البند (أ) من الفقرة الثانيه للهادة ( ٣٩ ) من قانون الشركات رقم ١٢ لسنه ١٩٦٤ تشمل كافة التركات المساهمة العامة سواء اكانت ذات امتيساز او كانت الحكومه مساهمه فيها ام لم تكن .

اما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة فعلى الرغم من ان الوكالة عن الاشخاص وابـداء الاستشارات التانـونيه هما من وظائف المحامين بمقتضى المادة الثانيه من قانون المحامين الا ان الفقرة (ب) من المادة (٢٧) قد فرقت بالحكم ما بين الشركات المساهمة العامة او الاجنبية وبين المؤسسات الحكومية او شبه الحكومية فيما يختص بجواز قيام اعامي بهاتبن الوظبفتين فأجازت له ان يكون وكيلا او مستشارا لخمس شركات فقط بنها بالنسبه للمؤسسات الحكـومية او شبة المحكومية لم تضع عليه قيدا الا فيها يتعلق بالوكالة اما ابداء الاستشارات القانونية لهذه المؤسسات فايس ثمة اي قيد عليه بشأنها كما هو واضح من النص .

ولهذا فلا يمتنع على المحامي ان يكون مستشارا قانونيا لاكثر من مؤسسة حكوميه او شبه حكومية وانما يمتنع عايه ان يكون وكبلا لاكثر من مؤسسة واحدة منها .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

#### صدر بتاریخ ۱۹۲۹/۵/۱۹۹۹

رئيس الديوان الحــــاص بتفسير القوانين	عضو رئيس محكمة التمييز	عضو عضو محکمة	عضو المستشار الحقوقي	عضو مندوب وزارة العداية
رثيس محكمة التمبيز الاول	الثاني	التمييز	لرثاسة الوزراء	قاضي تشريع
على مسياد	موسى الساكت	جورج سعد	شكرى المهتدي	فاصر غوايبة

# Charles Constant

#### تعليمات الانفاق

من رصيد صندوق مساعدة ورثة موظفي وزارة الغربية والتعليم الملغى بموجب نظام الضهان الاجتماعي رقم (٦) نسنة ١٩٦٦، على بعثات ابنساء موظفي النربيسة والتعليم صادرة بمقتضى الفقرة (د) من المادة (١٠) من النظام المذكور .

#### 00-14-00

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٨ – بالاستناد انى الفقرة ( د ) من المادة العاشرة من نظام الضمان الاجتماعي لموظفي الحكومة ومستخدميها رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦٦ الموافقة على ( تعليمات الانفاق من رصيد صندوق مساعدة ورثة موظفي وزارة التربية والتعليم الملغى بموجب نظام الضمان الاجتماعي رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦٦ على بعثات ابناء موظفي التربية والتعليم ) بشكلها التالي :

المادة ١ – تسمى هذه التعليمات (تعليمات الانفاق من رصيد صندوق مساعدة ورثــة موظفي وزارة التربية التعليم ، الملغى بموجب نظام الضمان الاجتماعي رقم (٦) لسنــة ١٩٦٦ على بعثات ابناء موظفي وزارة التربيــة التعليم ) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك، أ - تعني كلمة (الصندوق) الاموال المحولة من صندوق ورثــة موظفي التربية والتعليم الذي انشىء بموجب النظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٠.

ب ــ تعنى كلمة (موظف) كل من عمل في ملاك وزارة التربية والتعليم وساهم في الصندوق المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ولا يزال قائما على رأس عمله في الوزارة او تقاعد وهو يعسل فيها او توفي وهو فيها او بعد تقاعده منها .

ج — تعني عبارة ( اللجنة المختصة ) لجنة البعثات العامية المختصة ببعثات الطلاب وموظفي وزارة البربية والتعليم المنصوص عايها في نظام البعثات العامية رقم ( ١١٥ ) لسنة ١٩٦٦ .

د ــ تشمل لفظة المذكر المؤنث ايضاكما يطلق المفرد على المثنى والجمع والعكس بالعكس ،

المادة ٣ – يستثمر رصيد الصندوق في احد البنوك المحلية في عمان ، بعد اجراء مزاودة على الفوائد بينها :

المادة ٤ – تصرف فوائد رصيد الصندوق على بعثات تختارهم اللجنة المختصة من ابناء الموظفين الناجحين المتفوقين في المتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الاردنية شريطة على ان لايقل معدل الطااب المستفيد من هذه البعثة عن ٧٠٪.

المادة ٥ – يشترط في المبعوث ما يلي : –

أ - ان يكون طالبا منتظما في مدرسة داخل المملكة الاردنية الحاشمية .

ب ــ ان يكون من المتقدمين للامتحان للمرة الاولى وفي العام الذي يختار فيه للبعثة .

ج – ان تكون البعثة لاحدى الجامعات العربية .

د – تحدد اللجنة الجامعة ونوع التخصص الذي يود دراسته آخذة بعين الاعتبار رغبة المبعوث وحاجة الاردن الى هذا النوع من التخصص .

#### قرار رقم (۱۲)

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

#### <del>00-14-</del>00

بناء على طلب دولسة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٥/٧ رقم ك٤٨١/٣١/ اجتمع السديوان الخاص بناء على طلب دولسة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٩/٥/٧ رقم ١٩٥٩ اجتمع السديوان الخاص بتفسير الفوانين لاجل تفسير الفقره (ب)من الماده ١٩٥٠/ من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كانتا تجيزان يادة رائيب الاعتلال للموظف المتقاعد كلها تفاقمت العلة لاسباب ناشئة عن طبيعة هذه العاه وليس عن خطأ او اهمال .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الماليه الموجه ارئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٩/٥/٣ وتدقيق النصوص القانونية بنين الا محك.ة العدل العايا كانت بتاريخ ١٩٦٦/٦/٩ اصدرت حكما في القضية رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ المقامة من ميخائيل نهيم الدقم على وزير المالية ولجنة التقاعد فسترت فيه نص الفقرة (ب) من المادة /١١/ من قانون التقاعد العسكري بأنه اذا تغيرت درجة العلم صعودا او هبوطاً ولم تزد عن الدرجة التي قررتها اللجنة الطبية لاول مره فان هسذا التغير لا بمنع من زيادة راتب الاعتلال لان هذ الحاله تدخل في مفهوم عبارة (كلسها خفت العلة )الواردة في النص المذكور . اما اذا تغيرت درجة العلة الى اكثر من الدرجة التي كانت عليها حين تخصيص راتب الاعتلال فلا يجوز زيادة راتب الاعتلال .

وحيث ان الماد، /٢٣/ من الدستور لاتجيز للديوان تفسير اي نص قانوني اذ كانت المحاكم قد فسرته .

فاتنا نقرر عدم اختصاصنا لتفسير نص المادة /١١/ ( ب ) من قانون التقاعد العسكري .

اما فيما يتعلق بطلب تفسير المادة/٣٠/من قانون التقاعد المدني . فحيث انه لم يسبق للمحاكم ان فسرت هذه المــادة . فان الديوان يملك الصلاحية لتفسيرها .

وحيث ان نصها يماثل نص الفقره ( ب ) من الماده /١١/ مـ.ن قانـون التقاعد العسكـري وكان التفسير الذي اصدرته محكمة العدل لهذه الفقرة ينسجم مع منطوق النص .

فائنا نقرر تفسير المادة /٣٠/المشار اليها بنفس التفسير الذي اقرته محكمة العدل العليا للمادة /١١ ( ب ) من قانون التقاعد العسكرى .

#### صدر بتاریخ ۱۹۲۹/٥/۱۸

عصو عصو عصو عصو عصو عصو عصو و تيس الديوان الخاص مندوب وزارة المالية المتشار الحقوق عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز الأول وكيل الوزارة لرئاسة الوزراء الرئاسة الوزراء وكيل الوزارة على مسال